

المحضر النهائي للجلسة العامة الستين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الجمعة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١١/٢٥

الرئيس: السيد جيراردو بوغالو (إسبانيا)

ومن ثم: السيد خوان أنطونيو مارش (إسبانيا)

ومن ثم: السيد جيراردو بوغالو (إسبانيا)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٦٠ مؤتمر نزع السلاح.

هذه الجلسة العامة هي آخر جلسة في سلسلة الاجتماعات التي خاطب فيها المؤتمر وزراء خارجية وغيرهم من كبار المسؤولين. واليوم، يتشرف مؤتمر نزع السلاح بحضور ضيفين موقرين لينا دعوتنا لمخاطبة المؤتمر وهما أولاً سعادة السيد خوان مانويل غوميز روبليدو وكيل الوزارة لشؤون حقوق الإنسان والشؤون المتعددة الأطراف في المكسيك، وثانياً سعادة السيد ميغيل أنجيل موراتينوس، وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا.

ولن أتأخر أكثر من ذلك في توجيه الدعوة إلى وكيل وزارة شؤون حقوق الإنسان والشؤون المتعددة الأطراف في المكسيك، سعادة السيد خوان مانويل غوميز روبليدو، لمخاطبة المؤتمر.

السيد غوميز روبليدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أولاً يسعدني للغاية أن أهنتك على الطريقة الممتازة التي قمت فيها بتوجيه عمل مؤتمر نزع السلاح في الأسابيع الأخيرة، وأتشرف بمخاطبة هذا المؤتمر وبأن أعيد التأكيد على الأولوية التي تعلقها المكسيك على نزع السلاح النووي وعمل الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة التي نجح المؤتمر في إنشائها في هذا المجال - وهو أمر يستحق التذكير به.

لقد ازدادت، بدون شك، أنشطة المؤتمر في السنوات الأخيرة بسبب مبادرات جديدة بالترحيب أدت إلى إنشاء آلية ناجحة للتنسيق فيما بين الرؤساء الستة لهذا العام. وهذا هو تطور يبعث على التشجيع. ولكن، علينا ألا نخذع أنفسنا. فقد عقدنا طوال ثلاث سنوات "مداولات منظمة" تناولت جميع بنود جدول الأعمال، وهي ممارسة استهلكت أثناء رئاسة المكسيك للمؤتمر في عام ٢٠٠٤، وهو أمر يسرني أن أتذكره، كنتدير مؤقت بانتظار اعتماد برنامج عمل طال انتظاره. والوقت الذي مضى منذ ذلك الحين يؤكد، فيما يبدو، القول الفرنسي "يظل الحل المؤقت حلاً مؤقتاً".

لقد أحرزنا تقدماً في فهم بعضنا الآخر. وأحرزنا تقدماً في إقامة الحوار، وإزالة عدم الثقة والفهم الخاطئ في جوانب متعددة، ولكننا لم نتوصل إلى برنامج عمل، بل وحتى لم نتمكن من الوفاء بولاية المؤتمر المتمثلة في التفاوض بشأن اتفاقات لترع السلاح تكون ملزمة قانوناً. لقد كانت العملية مفيدة ولكن علينا أن نتجنب تحويل المؤتمر إلى مجرد مجتمعات للمناقشات مهما كانت مفيدة، وأن نضطلع بمسؤولياتنا.

وأود أن أذكركم بأنه في عام ٢٠٠٥، وفي إطار اللجنة الأولى للجمعية العامة، اقترحت المكسيك وغيرها من البلدان، التي كانت تشعر بالإرهاق والإحباط بسبب الطريق المسدود، إنشاء آلية بديلة تجعل بالإمكان المضي قدماً بشأن الموضوع الذي يجمعنا هنا. وهذه المبادرة لا تزال قائمة. وإننا نشعر بالقلق لأن المؤتمر لا يزال أمام طريق مسدود فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي رغم الجهود الكبيرة المبذولة، ولذلك سيكون من الضروري أن نتشاور مرة أخرى بشأن إمكانية إطلاق مبادرة عام ٢٠٠٥ من جديد.

علينا أن نعيد موضوع نزع السلاح إلى جدول الأعمال الدولي. فغيابه من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة هو أمر شائن. وينبغي تعويضه عن المكان الذي فقده بسبب الفشل في إحراز نتائج. وغياب هذا الموضوع من جدول الأعمال الدولي شغل المكسيك بصورة خاصة. ونأمل أن يعطي الأمين العام الجديد لموضوع نزع السلاح

السيد غوميز روبليدو (المكسيك)

ما يستحقه من اهتمام، كما وعد، وأن يوضح لنا على نحو أفضل الأسباب التي تدعو إلى التغيير في الهيكل الذي ينبغي اعتماده اليوم في نيويورك. ونأمل ألا يكون ذلك التغيير مجرد تغيير في الاسم بل يعبر عن إيلاء أولوية جديدة لزرع السلاح. فإذا استأنف المؤتمر عمله الموضوعي فإن ذلك سيساعد، دون شك، في تغيير المفهوم الحالي لأهميته المتزايدة.

وتؤكد المكسيك من جديد بشكل قاطع على أن موضوع نزع السلاح النووي لا يزال يحتل الأولوية في جدول أعمال نزع السلاح. وإننا لن نكل من تكرار أن وجود أسلحة نووية يشكل في حد ذاته تهديداً للسلم والأمن الدوليين. والضمان الوحيد هو القضاء عليها تماماً، وهو التزام قانوني وسياسي قطعتة الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم تمتثل له بعد.

وقد أشارت إلى ذلك أيضاً محكمة العدل الدولية في فتواها التاريخية عام ١٩٩٦. وهناك التزام مزدوج بالتفاوض وتحقيق نتائج بنية حسنة. وفي هذا الصدد، فإن استمرار استخدام نظريات الردع النووي كعناصر لسياسات أمنية تتبعها بعض الدول هو أمر محبط. ومما يبعث على مزيد من الإحباط رؤية عدد متزايد من الدول التي تتخذ من المظلة النووية مأوى لها. والاحتفاظ بالخيار النووي كوسيلة للردع العسكري هو أمر غير مقبول. فهو يولد جواً من عدم الثقة ويجعل إمكانية تطوير مثل هذه الأسلحة أمراً جذاباً لدول أخرى، وفي الوقت نفسه يزيد من وصول جهات فاعلة من غير الدول إلى مثل هذه الأسلحة.

وفي هذا السياق، تود المكسيك أن تعلن أنها اتخذت خطوة هامة بهدف مكافحة الانتشار النووي لأنها تدرك أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار هما عاملان لا يمكن فصلهما. فقبل أسابيع قليلة أرسلت حكومتي إلى حكومة البرازيل، بصفتها رئيسة المجموعة الثلاثية للموردين النوويين، قرار المكسيك بالانضمام إلى هذه المجموعة كتدبير إيجابي لاستكمال الجهود الدولية للحد من نطاق تحويل مسار المواد ذات الاستخدام المزدوج والحفز على تجارة آمنة في هذه المواد. وفي هذا السياق، دعوني أن أشيد بالمجموعة الثلاثية للموردين النوويين، التي ساعدتنا على مواصلة هذه العملية وتبديد الشكوك التي كانت تتناوبنا قبل أن يصبح هذا القرار رسمياً.

وثمة خطوة تقربنا من نزع السلاح النووي وهي بالطبع إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية. وتكرر المكسيك استعدادها للبدء بمفاوضات تتعلق بهذا الصك بالاستناد إلى ولاية دون شروط مسبقة، لكننا نعيد التأكيد على أنه بغية المشاركة في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، يجب أن يتضمن هذا الاتفاق أحكاماً للتحقق وأن يغطي موضوع الترسانات الموجودة. ولكن دعونا في الوقت الراهن نبدأ عملنا: فسوف تتمكن من النظر في هذه القضايا وغيرها والبت فيها أثناء مفاوضاتنا، فلنبدأ بالمفاوضات دون مزيد من التأخير.

وأنتقل إلى موضوع آخر، وهو أن الدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية مثل المكسيك مهتمة بالطبع بتعزيز النظام القانوني الذي تقوم عليه، والذي يغطي بصفة خاصة مجمل نصف الكرة الأرضية

السيد غوميز روبليدو (المكسيك)

الجنوبي، ويزيد من التنسيق والتعاون فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. كما إننا نحرص على أن تعطي الدول النووية ضمانات كاملة باحترام مثل هذه الأنظمة وعدم استعمال أسلحتها النووية ضد دول أعضاء موجودة في مثل هذه المناطق.

وفي سياق المنطقة التي تنص عليها معاهدة ثلاثيولوكو، طلبنا من الدول النووية بإلحاح وسنواصل مطالبتها بإعادة النظر في الإعلانات التفسيرية التي قدمتها عند الانضمام للبروتوكولين الأول والثاني الملحقين بالمعاهدة، وهي إعلانات تفسيرية ترى حكومتي أنها ترقى في بعض الحالات إلى تحفظات كاملة تحظرها المعاهدة. ولكن هذا مجرد مثال واحد على ما يمكن أن تفعله مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وختاماً، دعوني أن أشير باختصار إلى عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي سنشرع فيها في ٣٠ نيسان/أبريل في فيينا. إن التحدي الذي نواجهه يتمثل في اقتراح تدابير محددة لإحراز تقدم نحو هدف إيجاد عالم خال من أسلحة نووية وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. فينبغي ألا نفشل مرة أخرى كما حدث في عام ٢٠٠٥.

وهناك ثلاث ركائز يقوم عليها النظام الذي أنشأته المعاهدة: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وغني عن القول إنه لم يتحقق أي من هذه الركائز بشكل كامل. ومن الضروري تجديد التزامنا تجاه جميع الحقوق والتعهدات الناشئة عن معاهدة عدم الانتشار. فهذا هو السبيل الوحيد لضمان تعزيز النظام لمنفعة الجميع وضمان ألا يتم، على الأقل، حرقه مرة أخرى كما حدث مؤخراً.

وفي هذا السياق، نشعر بالقلق لأن دولة وديعة لمعاهدة عدم الانتشار رأت من جانب واحد أن من المناسب إبرام اتفاق للتعاون النووي مع دولة غير طرف في المعاهدة وهو أمر نراه مخالفاً لروح هذا الصك إن لم يكن لنص المعاهدة وهدفها الفعلي، الأمر الذي يقوض أهدافها الجوهرية ويجردها من مضمونها.

وستواصل المكسيك المشاركة بنشاط في عمل هذا المؤتمر كما فعلت خلال العقود السابقة. ونأمل أن نرى عن قريب جداً دليلاً على الإرادة السياسية اللازمة لتجاوز الحالة الراهنة، وهي حالة لا يمكن الاستمرار في قبولها على الإطلاق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وكيل الوزارة لشؤون حقوق الإنسان والشؤون المتعددة الأطراف في المكسيك على كلمته الهامة التي وجهها إلى المؤتمر، وكذلك على كلماته الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والآن سأعلق الجلسة لبضع دقائق لكي أتمكن أنا والأمين العام من مرافقة وكيل الوزارة لشؤون حقوق الإنسان والشؤون المتعددة الأطراف في المكسيك إلى خارج القاعة. وستستأنف الجلسة بعد ١٥ دقيقة تقريباً بحضور وزير خارجية إسبانيا.

عُلقَت الجلسة الساعة ١١/٥٠ صباحاً واستؤنفت الساعة ١٢/١٥ بعد الظهر

السيد مارش (إسبانيا) يتولى رئاسة الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تُستأنف الجلسة العامة ١٠٦٠ للمؤتمر. يُسعدني الآن أن أرحب بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح بوزير الخارجية والتعاون في إسبانيا سعادة السيد ميغيل أنجيل موراتينوس. لك الكلمة يا سيدي.

السيد موراتينوس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يسعدني كثيراً، بمناسبة تقلد إسبانيا منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح أن أحاطبكم جميعاً في هذه القاعة، قاعة فرانسيسكو دي فيتوريا، التي هي رمز الروابط التاريخية لإسبانيا مع حقوق الإنسان والتعددية، والتي تعيدنا إلى بداية نشأة عصبة الأمم السابقة. وقد أشار الرسام الإسباني خوسيه مارياسيرت في عام ١٩٣٤ إلى أن الفكرة الأساسية في تزيين هذه الجدران كانت للتعبير عن الشيء الذي يجمع ويفصل بين بني البشر. وسمحوا لي إذن أن أبدأ هذه الكلمة بتأملات عن السلم والأمن في العالم، واللذين أسهم فيهما مؤتمر نزع السلاح وينبغي أن يواصل الإسهام فيهما بزخم متجدد. هذه هي روح الاقتراحات التي قدمتها حكومة إسبانيا، والتي سيكون شكلها أيضاً ثلاثي الأبعاد يشبه الإسهام الفني لميغيل بارسيلو في قبة قاعة المؤتمرات رقم ٢٠ في هذا المبنى.

لم يحقق القرن الحادي والعشرون الذي لم تنته بعد من عقده الأول، تطلعات السلم والتقدم، كما أنه لم يخفف من حدة التوترات وأعمال العنف. وقد حدث خلال هذه السنوات تغيير في التصور الجماعي للأمن الدولي ومفهومه. وقد أدى الأثر المشترك لجهات فاعلة جديدة، والتحديات والظواهر التي فاقت من أوجه عدم اليقين والتعقيد في زماننا، إلى إدراج الأمن ضمن أولويات المجتمع الدولي.

فقد عملت نهاية الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين، والهجمات الوحشية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في نيويورك، أو تلك التي وقعت في الحادي عشر من آذار/مارس في مدريد، إلى جانب أحداث أخرى وقعت منذ عهد قريب في تاريخنا، على تغيير مفهوم الأمن بل غيرت من صياغته. وأصبح الآن للمفاهيم من قبيل الردع مضموناً جديداً وفروقاً دقيقة.

ويدرك مؤتمر نزع السلاح هذه الحقائق الجديدة التي تتطلب ردود فعل متعددة الأطراف وإرادة سياسية وعملاً متضافراً للمساهمة في الاستقرار والسلم العالمي من خلال نتائج ملموسة. ويتوقع المجتمع الدولي من هذا المحفل مساهمات فعالة في مستقبل نزع السلاح، لأن السلم شرط أساسي لتنمية مناطق وبلدان في العالم. فالسلم والتنمية صنوان متلازمان لا يفترقان، ينبغي أن يُلهما عملنا لمساعدة المجتمع المدني في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

والأمن في عالم يتسم بالعولمة والترابط، هو قيمة وتطلع تتقاسمه الدول والمؤسسات والمناطق والمجتمعات، بل وأكثر من ذلك جميع أبناء المعمورة. وانعدام الأمن لا تسببه في أيامنا هذه الدول العدوانية وحدها بل الجهات الفاعلة من غير الدول، والمنظمات الإرهابية أو غيرها من المنظمات الإجرامية. وتدهور الأمن يعيق من تنمية البلدان والشعوب، لأن العنف يُلغي حق الإنسان في التقدم، وتعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية أمر أساسي لممارسة الحرية.

السيد موراتينوس (إسبانيا)

ولا يستند النهج الجديد إزاء الأمن إلى عنصره العسكري فحسب. ولا يحدده المفهوم التقليدي للحرب أو انعدام المواجهات العدائية بين الدول. إنه اليوم تعبير له نطاق أوسع؛ ولا يقتصر على الحدود أو التوازنات العسكرية.

ولقد حددت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية خمسة تهديدات أساسية: نشر الأسلحة، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والدول المفككة، والتراعات الإقليمية، والجريمة المنظّمة، التي تتخذ اليوم شكل شبكات للاتجار بالأشخاص، أو المخدرات، أو الأسلحة أو لأغراض إجرامية أخرى. ولا داعي للإسهاب في الحديث عن الأثر الذي تحدثه الأسلحة التقليدية ودورها في تغذية الأزمات والعنف. إننا ندرك جميعاً هذه التهديدات التي يصعب تحديدها وعزلها ومكافحتها في حالات عديدة بسبب عدم وضوحها واتخاذها أشكالاً جديدة باستمرار. ويتطلب تعقيدها حلولاً شاملة ومتناسقة، أي بعبارة أخرى، عملاً مشتركاً من جانب المجتمع الدولي لاستئصالها.

وتقودنا هذه الأفكار إلى السؤال عن الطريقة التي يتعين علينا اتباعها لمواجهة هذه التحديات وما هي التدابير الضرورية والأكثر فعالية لمواجهةها. وما من شك في أننا بحاجة إلى استراتيجية متعددة التخصصات تتضمن كافة مجالات التعاون الحكومي الدولي، وصياغة صكوك مشتركة للمتابعة والرصد، وتبادل المعلومات، ووضع ضوابط جديدة أو تحديث القائمة منها. وجميع هذه الأبعاد تشمل الدفاع الوطني، وتعزيز الصكوك والمنظمات المتعددة الأطراف، وزيادة التعاون، والقضاء على الاتجار غير المشروع، وطائفة من الجوانب التي تسند إلى هذا المحفل دوراً يجمع بين الأهمية واليقظة.

وعلينا أن نقدم حلولاً فعالة لمكافحة المخاطر التي تهدد الأمن العالمي. وأنسب طريقة ينبغي اتباعها هي التوصل إلى اتفاق سياسي ودبلوماسي، يتجسد في اتفاقات ملزمة قانوناً بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد علّقت آمال عديدة على هذا المؤتمر، لأن الأمن ونزع السلاح يتطلبان ممّا التوصل إلى نتائج فعالة.

إن حكومة إسبانيا تعمل بإصرار من أجل تعزيز العمليات التي تؤدي إلى السلم والابتكار وإعادة تنشيط نظام التعددية لتحويله إلى أداة للسلم والاستقرار، والمضي قدماً وإحراز تقدم. وهذا يتطلب تخفيض الأسلحة وتحديدها، وتعزيز الدعم لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح، لأن هذا هو السبيل الوحيد الذي يقربنا من حلم السلم، هذا "السلم الدائم" على النحو الذي تصوره "كانت"، والذي بات اليوم أكثر إلحاحاً وضرورة من ذي قبل لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين التي تتراوح بين الأمن والتعايش الثقافي وبين التنمية المتوازنة والمستدامة لكوكنا، فضلاً عن تناقضات العولة.

وبإمكان سياسة فعالة لنزع السلاح تمويل جهود الدول والمجتمع المدني لمكافحة الفقر. وقد أوضحت دراسات أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي أن بالإمكان استئصال الفقر المدقع وآثاره الوخيمة (الجهل والمرض) عن طريق استثمار مبالغ متواضعة نسبياً مقارنةً بالزيادة المتصاعدة في المبالغ المستثمرة في الأسلحة.

السيد موراتينوس (إسبانيا)

و تُقدَّر التكلفة الإضافية لإيجاد حل للمشاكل الصحية والتغذوية لسكان العالم بأسره بنحو ١٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبمبلغ إضافي قدره ٩ مليارات من دولارات الولايات المتحدة يصبح بالإمكان إيجاد حل للمشاكل الجادة المتعلقة بالإمداد بالماء وبمرافق الإصحاح، في حين يكفي مبلغ قدره ٦ مليارات من دولارات الولايات المتحدة لكي يلتحق جميع أطفال العالم بالمدارس. كما يتعين علينا أن نزيد نفقات المساعدة المقدمة في مجال الصحة الإنجابية.

والتكلفة الكلية لبلوغ هذه الأهداف هي ٤٠ مليار من دولارات الولايات المتحدة، وهو مبلغ يمكن أن يغير وضع العالم وواقع حياة ملايين من الناس والبلدان في جميع أنحاء المعمورة. ومع ذلك، فإن هذا المبلغ لا يمثل إلا نسبة ٥ في المائة من النفقات العسكرية في العالم، وهو مبلغ متواضع للغاية، أي أنه مبلغ قليل، يتناقض مع تصعيد الأسلحة وآثارها على العالم، وكذلك مع الزيادات الهائلة في ميزانيات الدفاع في بلدان عديدة، بدأت بالتدخل في الخارج.

ويؤدي انتشار الأسلحة وانعدام شفافية الأسواق أيضاً إلى زيادة حالات الفقر وكذلك الأزمات البشرية، والتغيرات الديمغرافية، وعدم الاستقرار المؤسسي، والدمار، والتلوث. ويؤدي انعدام الأمن إلى تفاقم العوامل التي تشوه وتعيق نمو المجتمع الدولي، وكذلك ترابطه وتبادلته، في واقع عالمي ما زال يزداد تعقيداً وتداخلاً.

وبإمكاننا بل وعلينا أن نحول نزع السلاح إلى وسيلة للتضامن والتقدم. إن مجتمع وحكومة إسبانيا والاتحاد الأوروبي على يقين بأن عدم تحديد الأسلحة وحركة هذه الأسلحة يقوضان بصورة خطيرة الاستقرار والنمو في مجتمعات متقدمة ديمغرافياً، ويزيدان، في الوقت نفسه، من تفكك الدول المفككة. وقد تأكد وجود علاقة بين الاتجار غير المشروع في الأسلحة، وشبكات الجريمة العالمية، والاتجار بالمخدرات، والعنف المسلح وانتشار النزاعات.

ومن الضروري تعزيز فعالية وكفاءة النظام الدولي، وهو أمر يتطلب مزيداً من الصكوك المترابطة ومزيداً من الالتزامات السياسية ومزيداً من الاتفاقات الملزمة قانوناً. ويتطلب هذا التنظيم من الدول أن تفي بالالتزامات التي تتعهد بها وأن تشجع على تطوير نظم التحقق الصارمة والشفافة التي قبلتها جميع الدول. إننا بحاجة إلى تعزيز القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء لوضع أطر قانونية تيسر التقدم الفعال في مجال السلم والأمن والتعاون والتقدم على نطاق العالم.

وينبغي أن يؤدي الحوار والفعل السياسي والدبلوماسية والتنظيم إلى تعزيز الحلول التي تقدم بديلاً لسيناريوهات العنف وتحذ من المخاطر التي تهدد الأمن الجماعي، لأن قدرة شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة على التكيف والابتكار آخذة في الازدياد وهي زيادة ينبغي أن تقابلها زيادة في جهودنا لتعزيز السلم ونزع السلاح وتحديد الأسلحة.

السيد موراتينوس (إسبانيا)

إن من الأهمية الاستراتيجية لمؤتمر نزع السلاح استعادة الزخم والحيوية. فقد تم برعاية هذا المؤتمر اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو الاتفاقيات التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والسمية. وهذه المعالم جعلت من هذا المحفل مكاناً هاماً لتعزيز الثقة وتنمية المجتمع الدولي.

ولم تحقق النتائج الأخيرة التي أحرزها المؤتمر التوقعات المنتظرة، لأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يخرج بوثيقة أعمال؛ ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد مرور عشر سنوات؛ ولم يجرز المؤتمر بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة لمتابعة برنامج عام ٢٠٠٦ أي منجزات غير تلك التي أحرزها في عام ٢٠٠١؛ ولم يتضمن مؤتمر القمة للألفية أهدافاً تتعلق بترع السلاح؛ وتقلصت مجالات توافق الآراء في هذا المؤتمر. وتأمل إسبانيا في عودة الزخم المتنامي في المؤتمر لضبط الأسلحة وتحديثها، فضلاً عن إنشاء أطر قانونية قادرة على استثارة عزم الدول والحكومات.

وتشارك إسبانيا في جميع الصكوك التي وضعتها المنظومة، ووقعت على جميع الاتفاقيات، وهي في جميع المحافل الرئيسية لمكافحة الانتشار. وحكومة ومجتمع إسبانيا يؤكدان من جديد التزامهما بعالمية أهم المعاهدات، والاتفاقيات، وبرامج نظام عدم الانتشار المتعدد الأطراف، وهي خطوة أساسية في بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. إن من طموحاتنا أن تكون تغطية الاتفاقيات الأساسية شاملة، لكي لا يستبعد أي ركن في العالم ولكي يتسنى حظر ترسانات الأسلحة القاتلة والمدمرة من مستقبل البشرية مرة واحدة وإلى الأبد.

إن الثقة المتبادلة هي أساس الاحترام، والحوار، والتفاهم، وهي أيضاً قناة للتعاون والتبادلات في العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمؤسسية والسياسية.

وتعمل إسبانيا والاتحاد الأوروبي لإيجاد حلول لتحديات الأمن العالمي، اعتقاداً منهما بأن المستقبل واحد والمصير واحد. وجهودنا لن تذهب سدى، لأن البحث عن حلول ابتكارية هي عملية سينضم إليها آخرون، مما سيمهد الطريق إلى التوصل إلى اتفاق. وسيتحسن أمننا ونحن نواصل تخفيض ترسانتنا والحد منها بصورة متزايدة. وعلينا أن نخفض عدد الأسلحة ونجعلها في حدود ما هو ضروري. وعلينا أن نضع ضوابط و ضمانات دقيقة تتعلق بحركة مثل هذه الأسلحة. ولهذا الغرض هناك حاجة ماسة لأن يضع المؤتمر أطراً مناسبة لضمان الامتثال للاتفاقيات والمعاهدات بصورة شفافة وملتزمة بها.

إن الاتحاد الأوروبي يعترف في استراتيجيته لمكافحة أسلحة الدمار الشامل بأن الانتشار يشكل خطراً يهدد أمن دولنا ومجتمعاتنا ومصالحنا. وتتزايد الشواغل الأوروبية والإسبانية بسبب إمكانية حصول جهات فاعلة من غير الدول على هذه الأسلحة، ولهذا آثار لا يمكن التنبؤ بها، لا سيما إذا وقعت هذه الأسلحة في أيادي شبكات إجرامية وإرهابية. إننا نعتقد أن سرعة نزع السلاح غير كافية وعلينا أن نواصلها في هذا المحفل، بعد أن تباطأت هذه السرعة في السنوات الأخيرة. وهذا هو السبب في اتخاذ مبادرات تكميلية إضافة إلى هذا المؤتمر، مثل مبادرة الأمن بشأن الانتشار، والاتفاقيات المعروفة بمعاهدات إسبانيا - الاتحاد الأوروبي لقمع الأعمال غير المشروعة في البحار والموجهة ضد المنشآت الثابتة، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي أو قرار مجلس الأمن ١٥٤٠،

السيد موراتينوس (إسبانيا)

الذي يضفي صبغة عالمية على التزام الدول بمنع وعرقلة وصول الجهات الفاعلة من غير الدول إلى أسلحة الدمار الشامل واستعمالها، ولا سيما لأغراض إرهابية.

بعد بضعة شهور سنقوم رسمياً بإعادة فتح عملية المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية وأحد أغراضها إحراز تقدم نحو ضمان انضمام آخر بضع دول لم تصادق على المعاهدة بعد. وفي المقابل، نظمت الأمانة المؤقتة لمعاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية مؤتمراً في أيلول/سبتمبر لاستطلاع دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. ولدخول البروتوكول الثاني حيز النفاذ يلزم تصديق عشر دول لا غير. إننا ندعو الدول والحكومات إلى الانضمام إلى هذا الالتزام بالسلم والأمن العالمي.

وتعتقد إسبانيا أن من الهام للغاية التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية. وعلى النحو الذي أشار إليه رئيس الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن تكون المفاوضات لتحقيق هذا الغرض، مفاوضات مفتوحة لأن تنظيم الإنتاج سيكتمل بصورة كبيرة إطار نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار. وأعتقد أنه يتعين علينا تهيئة البلدان التي أعلنت عن الوقف الاختياري من جانب واحد، الأمر الذي يحفز على تشكيل فريق عمل للمضي قدماً في هذا الاتجاه.

وإنني أهنئ دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة الذكرى الأربعين لمعاهدة تلاتيلوكو، حيث إن الأبناء عن تعزيز مناطق خالية من الأسلحة النووية جديرة بالترحيب دائماً. وعلينا أن نشجع إنشاء المزيد من هذه المناطق في جميع الأقاليم، ولا سيما في الشرق الأوسط. ومن الضروري تقديم إطار توفيقى إلى البلدان غير النووية بشأن ضمانات الأمن السلبية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية عملاً بالمعاهدة.

وتعتقد إسبانيا أن نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يعمل بصورة جيدة ويقدم إطاراً آمناً للبلدان الـ ١٨٧ المشاركة فيه. وما من شك في أن هذه المعاهدة تعد من أكثر المعاهدات عالمية بل ويمكن لها أن تكون أكثر فعالية إذا قامت جميع الدول بالتوقيع لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أكثر الصكوك تقدماً للتحقق النووي وهو البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات.

وبإمكان العمل المشترك للتصدي للتحديات الفورية التي نواجهها في المجال النووي أن تهيئة الظروف المناسبة والضرورية للتوصل إلى حلول للمشاكل والتحديات العالقة ومن ثم بدء حقبة للانتشار النووي تكون أكثر أمناً. ولا يكمن الحل في صيغ سحرية وإنما في حل توفيقى، وفي عمل جاد، وجهود متضافرة للتغلب على أوجه النقص في مؤتمر عام ٢٠٠٥ وضمن نتائج فعالة لمؤتمر عام ٢٠١٠.

والتقدم الذي يمكن ملاحظته هو ذلك الذي أحرز في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسمية. ويتطلب تطبيق هذه الاتفاقية وكذلك إدراج خطر الإرهاب البيولوجي نظاماً للتحقق قد تكون له سوابق في النظام المستخدم بالنسبة للأسلحة الكيميائية. وهذه الطريقة يمكننا أن نحقق هدف الشمولية وتمهيد الطريق نحو عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

السيد موراتينوس (إسبانيا)

لقد ترأست إسبانيا في عام ٢٠٠٦ نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، حيث قمنا بخفض سرعة انتشار نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل، وهو جهد قمنا باستكمالها من خلال مشاركتنا في نظم تحديد الأسلحة (مجموعة الموردين النوويين، ولجنة زانجر، والمجموعة الأسترالية) والانضمام لمدونة سلوك لاهاي ضد نشر القذائف التسيارية.

وقد استفادت أوروبا وإسبانيا من التقدم العلمي المتعلق بالاستخدامات والبحوث الفضائية. ولهذا السبب فإنهما تعتقدان أن صون الفضاء لأغراض سلمية يحتل مركز الأولوية وترفضان تماماً تسليحه. وإنما ندعم المواقف التي تعزز النظام القانوني الدولي لتجنب سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وكذلك المبادرات التي تدعم بحزم الصكوك القانونية الحالية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وسواء تعلق الأمر بمخاطر أسلحة الدمار الشامل أو مخاطر الأسلحة التقليدية والصغيرة والخفيفة فإن ذلك يؤدي، للأسف، إلى العنف وإزهاق الأرواح والدمار، وكذلك إلى مآس ونزاعات. والأسلحة التقليدية هي السبب في كل هذا كما أن لها آثاراً مدمرة على تنمية وتقدم الشعوب والمناطق، وهي، في الوقت نفسه، تزيد من الشعور العالمي بالخوف وانعدام الأمن.

والإتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية يشعل النزاعات الإقليمية العنيفة ويولد الإرهاب، ويهدد الأمن العالمي والفردية. واتفاقية حظر أنواع معينة من الأسلحة التقليدية الضارة بصفة خاصة وبروتوكولاتها الخمسة، وإسبانيا طرف فيها، تدعو إلى إضفاء طابع العالمية عليها، وهي مهمة هائلة وشاقة لا يمكن التغاضي ولا التخلي عنها. وينبغي أن تكون المآسي والآلام والدمار بمثابة حافز لتزع السلاح - ودعونا نفكر للحظة في الخطر المترتب على منظومة الدفاع الجوي المحمول.

فأعمال العنف التي تصيب أو تشوه أو تقتل آلاف السكان في جميع أنحاء العالم كل يوم هي نتيجة استعمال أسلحة صغيرة وخفيفة يتم تداولها بطريقة غير منظمة وتصل إلى أيادي أناس يستخدمونها ضد أشخاص عزل. وللأسف، وعلى الرغم من الطبيعة المساوية لهذه الأوضاع، لم يتوصل مؤتمر استعراض برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه ومنعه والقضاء عليه، في العام الماضي، إلى النتائج المرجوة. ولذلك فمن الضروري مواصلة تعزيز وتنفيذ برنامج العمل لضمان تنظيم هذه الأسلحة ومواصلة الأنشطة الإقليمية والمحلية على نطاق العالم لتعزيز الضوابط المتعلقة بتداول هذه الأسلحة.

وينبغي أن يكون الغرض من التجارة في الأسلحة تلبية احتياجات الدول فيما يتعلق بدفاعها الوطني وأنشطتها المشروعة لمكافحة الجريمة، وكذلك تلك المتعلقة بدعم الحقوق والحريات العامة والمؤسسات الضرورية لسيادة القانون. وقد قدمت إسبانيا منذ البداية الدعم لمبادرة التفاوض بشأن نص ملزم قانوناً عن تجارة الأسلحة وهي المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة. وسنقدم عن قريب اقتراحاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة لوضع معيار مشترك ملزم ينظم الصفقات الدولية للأسلحة. ونناشد دوماً أخرى تقديم مقترحات بغية إقامة ركيزة رئيسية لنظام عدم الانتشار، ووضع نماذج ونهج مشتركة تتعلق بتجارة الأسلحة بصورة قانونية وشفافة.

السيد موراتينوس (إسبانيا)

وقد بات الرأي العام الدولي الذي يدرك بصورة متزايدة التراعات والعنف الوحشي، ويوجه نداءاته لإحراز تقدم ملحوظ في مجال السلم وتحديد الأسلحة. واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، التي تدافع عنها منظمات المجتمع المدني بحماس وعزم، تتجه نحو العالمية. ويمكن الآن تكرار هذه العملية للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لتنظيم الذخائر العنقودية، التي تلحق أضراراً غير مقبولة بعامّة السكان. وقد تم في اجتماع أوصلو، التعهد بالتزامات لوضع المعايير، التي ينبغي لأكثر عدد ممكن من الدول والبلدان الانضمام إليها.

وتقع على عاتقنا كحكومات مسؤولية المبادرة بإحراز تقدم في عملية تنظيم استعمال الأسلحة ونزع السلاح. ونحن ملتزمون بتقديم رد متعدد الأطراف للوفاء بمسؤولياتنا واحتياجات عصرنا، لأنني أعتقد أن ذلك هو ما تتطلبه مجتمعاتنا وتنميتها. فعلينا أن ننشط الآليات اللازمة للمضي قدماً في التزاماتنا بالسلم وحقوق الإنسان، التي تعني ضمناً واجباً يتمثل في منع برامج نشر الأسلحة في جميع أنحاء العالم وردعها ووقفها وإن أمكن القضاء عليها وهي برامج تثير الارتياح وتضاعف من مظاهر عدم التكافؤ.

إن عالم القرن الحادي والعشرين لا يستطيع أن يسمح بالركود العالمي في مجال نزع السلاح. ولذلك، فإن هذا المؤتمر مدعو إلى تعزيز تدابير وسبل للتصدي لتحديات السلم ونزع السلاح والأمن. وعليه بات من الضروري التوصل إلى حلول توفيقية وإلى اتفاقات هنا بشأن هذين الموضوعين الهامين للغاية بالنسبة للمستقبل، وهما نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وأود أن أعرب عن دعم وامتنان حكومة إسبانيا لرؤساء المؤتمر الستة على عملهم، وكذلك للمساهمة القيّمة التي قدمها المنسقون السبعة الذين عملوا مع الوفود المجتمعة هنا في هذه القاعة، وهي إسهامات لها أهمية بالغة بالنسبة لإسبانيا، وأملّي أن يسفر هذا عن اتفاقات مثمرة بشأن القضايا التي تمت الموافقة عليها والمدرجة في جدول أعمال هذا العام.

كما أود أن أهنئ المؤتمر على اعتماد المبادرة المشتركة للرؤساء، التي تعزز هذا الهيكل الذي يمر في فترة حاسمة وواحدة. وسييسر التنظيم الجديد اتخاذ خطوات إضافية لها أهمية كبيرة لتعزيز مجالات للعمل الذي قام به المؤتمر في أقاليم وفيما بين الشعوب. وهذا المحفل هو محفل يحتاج قبل كل شيء لقيادة سياسية إذا ما أردنا استدامة الفرص التي بدأت تلوح أمامنا. وعليه، فإنني أعتبر أن العدد الكبير من الزيارات التي تمت لهذا المؤتمر هذا العام لها أهمية بالغة: فهي تعكس الاهتمام المتزايد والحاجة إلى تعزيز نزع السلاح.

وينبغي ألا تغيب عن أذهاننا أن جميع الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح لها أثر مباشر ينعكس على تعزيز السلم والتنمية.

وتقع على عاتق المؤتمر مسؤولية مباشرة لتحقيق تخفيضات في الأسلحة وتحديدها، والحد من المخاطر وتعزيز الأمن والسلم. وقد شارك في هذا الاتجاه عمل فرانسيسكو دي فيتوريو الإسباني وهو رجل عالمي، منح اسمه لهذه القاعة، وهو شخصية عززت الحداثة وحقوق الإنسان، وهي التزامات تجدها حكومة إسبانيا وتدعمها في مجال الأمن ونزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا على كلمته الهامة التي وجهها إلى هذا المحفل اليوم، وأود أيضاً أن أنقل إلى الوزير تقدير المؤتمر لحضوره معنا اليوم، وللدعم الذي يعنيه حضوره هذا بالنسبة لعملائنا والدعوة التي وجهها إلينا للتوصل إلى نتائج جديدة وفعالة. والآن أعطي الكلمة إلى سفيرة السويد السيدة بورسين.

السيدة بورسين بونيار (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود من خلالك أن أتوجه بالشكر إلى الوزير على حضوره وتوجيه الكلمة إلى هذا المؤتمر. وأعتقد أن ذلك يعكس الأهمية التي تعلقها سيدي الوزير على عملنا الذي نحاول القيام به هنا.

لقد أصغينا ملياً إلى رسائلك بشأن الترابط بين السلم والتنمية والأمن في القرن الحادي والعشرين. وأود أن أغتنم فرصة وجودك هنا أيضاً كواحد من الرؤساء الوافدين، وأن أشكر إسبانيا، والرئيس، ومعالي الوزير على جميع الجهود التي بُذلت أثناء ترؤس إسبانيا للمؤتمر، ونحن على علم بأن رئاسة إسبانيا ستنتهي في نهاية هذا الأسبوع. وبصفتي أحد الرؤساء الستة، أود أيضاً أن أؤكد لكم أننا نتطلع كثيراً إلى مواصلة التعاون الوثيق مع إسبانيا خلال ما تبقى من هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لك سيدي الوزير الكلمة.

السيد موراتينوس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أتوجه بالشكر الجزيل إلى ممثلة السويد لتعليقاتها. حقاً إن إسبانيا سعت أثناء توليها رئاسة المؤتمر، إلى إعطاء دفعة سياسية جديدة للمؤتمر. وقد تم إنجاز العمل بروح توفيقية، تقوم على الحوار والجمع بين الشراكات، مما أدى إلى حشد مجمل المؤتمر، وإننا نعلم أن المؤتمر يمر بمرحلة حاسمة وتاريخية، لأن المجتمع الدولي يشعر أنه يتحمل مسؤولية جديدة لأن المؤتمر تعهد في أوائل القرن الحادي والعشرين بصون السلم والأمن العالميين. ولذلك، وعلى الرغم من أن السنوات الأخيرة لم تكن مرضية كما كنا نتمناه جميعاً، فربما أصبح الآن بالإمكان إعادة النظر في هذا الشعور بالذنب والإهمال اللذين وُجِّها إلى جوانب نزع السلاح في مؤتمر قمة الألفية. إنني أعتبر هذا العام عاماً هاماً للغاية لإثبات هذا الالتزام المشترك من جانب جميع الوفود بالعمل على أن يصبح نزع السلاح مرة أخرى بنداً أساسياً من بنود جدول الأعمال الدولي لكي تتمكن من أن تثبت لشعوبنا أن هذا الموضوع هو موضوع يتطلب الاهتمام وإعطاءه الأولوية من جانب المسؤولين السياسيين. وعليه، فإنني متأكد من أن الرئيس الذي سيأتي بعد الرئيس الإسباني أي الرئيس السويدي سيحذو حذو سلفه في القيادة لأننا نعرف جيداً الالتزامات الراسخة لبلد مثل السويد، الذي يناصر ويدافع بشدة عن التعددية، والذي سيدعم الجهود التي تم بذلها بالفعل.

أخلص تمنياتي للجميع ويمكنكم أن تثقوا في تعاون وتضامن إسبانيا الكاملين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل فنزويلا.

السيد أرياس (فترويللا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الوزير موراتينوس على زيارته وعلى كلمات التشجيع التي تفضل بها، ولا سيما على الاتساق بين كلماته وأفعاله، وترحب حكومة وشعب فترويللا وتأمل أن ترى السيد زاباتيرو رئيساً للدولة الإسبانية وأنت وزيراً للخارجية. إننا نعتبر انسحاب الجيوش الإسبانية من العراق دليلاً قاطعاً على العزم على إحلال السلم وروح السلم التي تسود في حكومتك وفي نفوس الشعب الإسباني. إننا نقدر ذلك ونأمل أن تواصل أثناء عملك في وزارة الخارجية الإسبانية إرسال علامات صريحة لرسالة السلم هذه. ونتمنى لك التوفيق في جهودك الدبلوماسية لضمان تنفيذ بعض الصكوك الملزمة مثل تلك التي أشرت إليها فيما يتعلق بالبروتوكول الثاني. أرجو أن تنعم بالصحة. فنحن بحاجة إلى رجال مثلك في هذه المهمة العسيرة المتمثلة في السعي إلى تحقيق السلم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل فترويللا على كلماته الرقيقة للغاية. والآن أعطي الكلمة إلى سفير تونس.

السيد العبيدي (تونس): أود أن أرحب بمعاللي وزير خارجية إسبانيا. كما قلت اسمحو لي سيدي الرئيس أن أرحب بمعاللي وزير خارجية إسبانيا الشقيقة. إن تجربته وحكمته المعروفة على المستوى الدولي، وهو من بلد يدعو للسلام والعمل على نزع السلاح.

في الحقيقة نحن كبلد ننتمي إلى منطقة المتوسط نأمل ونحترم ونقدر دور إسبانيا ودور وزير خارجيتها الذي كما قلت يقوم بدور فعال سواء في منطقة المتوسط أو في العالم. إن رئاسة إسبانيا لمؤتمر نزع السلاح مع بقية الرئاسة هي تمثل فتحة أمل نحو آفاق أوسع من أجل التقدم بأعمالنا الصعبة. ودور إسبانيا والرئاسة الإسبانية وبقية الرئاسة لسنة ٢٠٠٧، باعتقادي هي فتحة أمل. ونتمنى في السنة القادمة والسنوات الأخرى أن نحقق تقدماً ملموساً في عمل لجنتنا.

مرة أخرى ندعو إسبانيا وندعو وزير خارجيتها الموقر إلى مواصلة الجهد كما عودنا على ذلك من أجل السلام في منطقة المتوسط وفي العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير تونس على كلماته الرقيقة للغاية، وأكرر مرة أخرى لوزير الخارجية والتعاون في إسبانيا تقدير المؤتمر على حضوره معنا اليوم. وسأقوم الآن بتعليق الجلسة العامة للمؤتمر ١٠٦٠ لكي أتمكن أنا والأمين العام من مرافقة الوزير إلى خارج القاعة. وسنستأنف الجلسة بعد ثلاث دقائق.

عُلقت الجلسة الساعة ١٢/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٣/٠٠

السيد بوغالو (إسبانيا) تولى رئاسة الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استؤنفت الجلسة ١٠٦٠ مؤتمر نزع السلاح. لدينا وقت قليل للغاية لأن عمل المترجمين الفوريين ينتهي في الساعة الواحدة ظهراً. ولذلك أود أولاً أن أسأل ما إذا كان هناك أي وفد يود أخذ الكلمة الآن. يبدو أنه لا أحد. ولذلك دعوني أدلي ببيان بالنيابة عن الرؤساء الستة، لأن هذا آخر بيان تدلي به إسبانيا بصفتها رئيسة للمؤتمر. أود أن أعلن أن مجموعة الرؤساء الستة لهذا العام قد أنهوا ما يمكن تسميته المرحلة الأولى من المشاورات مع جميع الوفود المختلفة التي يتألف منها المؤتمر بهدف تحديد المواقف استعداداً لعملية تقييم عمل المؤتمر في أسبوعه العاشر. لقد توصلنا إلى استنتاجات أولية كما قلت. وفكرتنا هي أن نبليغ مختلف المجموعات الإقليمية بها، على النحو الذي طلبته مجموعة الـ ٢١، ولذلك فإن الرؤساء الستة لهذا العام سيقومون أثناء المشاورات الرئاسية المزمع عقدها يوم الإثنين صباحاً، بالتحدث مع المنسقين الإقليميين لتنظيم هذه الاتصالات. وبهذا أختتم بياني لهذه الجلسة، وأعلن أيضاً عن انتهاء مدة رئاسة إسبانيا للمؤتمر. أشكر جميع الوفود على مشاعر الدعم وعلى المساهمات التي تلقيتها. أشكركم جميعاً. هل هناك أي وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ بما أنه لا يوجد أحد، فإنني سأختتم الجلسة ١٠٦٠ مؤتمر نزع السلاح.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥
